



# أهمها التغيرات السياسية وقرار "أوبك" وزيادة المعروض والنفط الصخري وعودة روسيا والتباطؤ الاقتصادي "المدينة": 9 أسباب رئيسية وراء استمرار هبوط أسعار النفط العالمية

## الكويت والسعودية والإمارات قد تستوعب صدمة التراجع نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية وفوائدها المالية

الأخيرة بإنتاج الغاز الصخري، وفي سبيل ذلك قامت بإنتاج رؤوس أموال طائلة في إطار الأبحاث والتقارير وعمليات الاستكشاف، وتشير معظم الدراسات أن السعر العادل سيكون بالقرب من مستوى 75 دولارا وبطيئة الحال فإنه ليس سعرا تنافسيا على الإطلاق وفي ظل أسعار النفط الصالحية، وبالتالي فإنه من الطبيعي والمنطقي أن أي عمليات بيع وتسيق للغاز الصخري ستؤخر لعين عودة أسعار النفط إلى مستوياتها أو أعلى من الغاز الصخري، ومن الطبيعي أن يشهد سوق النفط العالمي خلال المرحلة المقبلة تباطؤا في عمليات الاستكشاف أو الانفاق الراسمالي لكونه غير تجاري وفقا للأسعار السائدة والعالية في السوق، وبالتالي فإن استمرار تراجع أسعار النفط قد يهدد المستقبل القريب لتلك الصناعة التي تكلفت مليارات.

(9) هناك بعض الدول من منظمة أوبك قد لا تتحمل موازناتها المالية الأسعار الحالية للنفط مثل إيران وفنزويلا وهو ما يفسر السعي الضخم لدولة مثل فنزويلا إلى إقناع دول أوبك خلال الاجتماع الأخير بخفض الإنتاج وهو ما قد يهدد إمداداتها كدولة نفطية.

لماذا لم تقم منظمة أوبك بتخفيض الإنتاج؟

قبيل الاجتماع الأخير لمنظمة أوبك وبالتزامن مع التراجع السريع في أسعار النفط، تقربت أسواق المال على مستوى العالم نتائج الاجتماع والقرارات الصادرة عنه، وقد توقع البعض أن تتخذ المنظمة قرارا بموازنة السعر مرة أخرى من خلال تقليص المعروض في الأسواق لتخفيف حدة التراجع في الأسعار.

ولكن ما حدث أن المنظمة أبتت على سقف الإنتاج كما هو دون تغيير مما شكل ضغوطا إضافية على سعر النفط ليتهاوى بشكل أكثر تسارعا، وهنا برز التساؤل لماذا رفضت المنظمة تخفيض سقف المعروض اليومي وهل ترغب في البيع بأسعار أقل وهي تدرك أن له تبعات كبيرة على موازنات تلك الحكومات!! سنحاول هنا فقط محاولة فهم الدوافع وراء هذا القرار من البعد الاقتصادي في إهمال الشق السياسي مع عدم استخدام وجوده وتأثيراته الكبيرة.

بنظرة تاريخية دعونا نذكر أن أسواق النفط شهدت خلال سبعينات القرن الماضي ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط لتقفز إلى مستوى 30 دولارا تقريبا بنهاية العقد، للمقارنة مع 2 دولار في بدايته وهو بطبيعة الحال طفرة كبيرة في الأسعار كان من شأنها إغراء الكثير من الدول والحكومات بالاستثمار في البحث عن النفط في أراضيها والبدء في عمليات الاستكشاف نظرا لجذواه الاقتصادية عند تلك الأسعار والتي تعتبر قياسية ولها تأثيرات إيجابية للغاية على موازناتها المالية بالإضافة إلى عمليات تطوير الحقول الداخلية والاستكشافات الجديدة لدول منظمة أوبك نفسها.

وهنا يجب التنبيه إلى أن تكلفة إنتاج النفط على مستوى العالم ليست ثابتة ولكنها تتغير من دولة لأخرى لاعتمادها وعوامل كثيرة وبالتالي فإنه عندما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية شجع ذلك دول جديدة على دخول السوق (أي زيادة العرض)، ومع مطلع الثمانينات كانت حصة منظمة أوبك تتجاوز وتقترب من 50% من إجمالي الإنتاج العالمي أي أنها تتحكم بنسبة كبيرة في الانتاج العالمي وبالتبعية في الأسعار العالمية، ولكن نظرا لارتفاع الأسعار وزيادة المعروض من النفط من الدول خارج المنظمة أختل التوازن بين العرض والطلب في صالح العرض ليؤثر سلبا على الأسعار بالانخفاض مما أدى إلى تقليص المنظمة لانتمائها لموازنة العرض مع الطلب مرة أخرى كي تعاد الأسعار الارتفاع، وهنا تركت المنظمة فراغا في الإنتاج العالمي تم ملؤه من الدول المنتجة خارج المنظمة وبالتالي تقلصت حصة دول المنظمة وإذا حاولت استعادة الحصة السابقة فإن هذا يعني مضاعفة الإنتاج مما سيضغط على الأسعار بصورة كبيرة جدا.

وبالتالي فإن دول المنظمة التي قلصت من إنتاجها بغرض إعادة التوازن لأسعار النفط في السوق خسرت جزءا من حصتها السوقية وبالتالي تراجعت مساهمة المنظمة في الانتاج العالمي إلى ما يقرب على 30% فقط تقريبا، وبالتالي فإن تكرار السيناريو مجددا في الفترة الحالية سيؤدي إلى تراجع حصة المنظمة من النفط العالمي مرة أخرى ولسالغ أطراف أخرى من خارج المنظمة بالإضافة إلى التهديد الجديد بدخول أنواع أخرى من الإنتاج كالنفط الصخري وما سيعتبعه من تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للنفط مقابل المصادر الأخرى، وهو ما نتوقع أن منظمة أوبك لجأت إليه مع استعدادها لتحمل خسارة على المدى المتوسط مقابل ضمان حصة سوقية مستدامة.

سيكون له أثر كبير على معدلات الإنتاج مستقبلا، كما أن موازنات بعض الدول قد تتحول إلى تحقيق عجز مالي وما له من تأثيرات سلبية على خطط النمو العالمية، وهو ما يستدعي بالضرورة سرعة تفعيل خطط التنوع في مصادر الإيراد بشكل قد يخفف ولو قليلا من تأثير تراجع أسعار النفط.

(2) على النطاق الجليجي فإن السعودية والكويت والإمارات قد تستطيع استيعاب صدمة تراجع الأسعار بشكل نسبي نتيجة استقرار الوضع السياسي والمالية في تلك الدول بالإضافة إلى أن الاعتباطيات النقدية التي تمتلكها تسهم بشكل كبير في سد أي عجز متوقع لموازناتها المالية، كما أن الصادق السياسية التي تمتلكها قد تكون حلا جزئيا لامتواء عجزاتها المالية - وبصورة أكثر وضوحا الالتجاء إلى بيع بعض استثماراتها في الأسواق الأوروبية والعالمية - وهذا الاحتمال بالتحديد يخلق الكثير من التفاؤل لانتعاش الاقتصاد العالمي غير المتكافئ لان التوجه لهذا الاحتمال سيؤدي إلى تراجع حادة في كثير من أسواق المال العالمية بل وانهايار بعضها بل أنه قد يمتد أيضا إلى القطاع العقاري في أوروبا والولايات المتحدة أيضا باعتباره واحدا من الحلول المقترحة أمام الحكومات الخليجية.

(3) بعض الدول الخليجية الأخرى كالبحرين وعمان قد تواجه وصعا أكثر تعقيدا في موازناتها المالية لأن الأسعار الحالية ستؤدي حتما إلى عجز في موازناتها بشكل لا يمكن تعويضه من مصادر أخرى.

(4) يستفيد من تراجع أسعار النفط الكثير من الدول على مستوى العالم وأهمها الدول المستهلكة للنفط، ولكنها حصلت على خصومات بنسبة 50% على واحد من أهم وارداتها وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على معدلات الإنتاج وعمليات التصنيع وما يتبعه من تراجع في أسعار السلع وما له من تأثيرات إيجابية على صادراتها لأن تراجع سعر النفط الخام يؤثر في السعر النهائي لمنتجاتها النهائية وبالتالي منافسة قوية للمنتجات الأميركية في الأسواق العالمية.

(5) تراجع الحاد في عملات بعض الدول مثل اليابان وفتركا قلص من حدة المكاسب الناتجة عن التراجع في أسعار النفط، بينما يعثر تراجع النفط وارتفاع الدولار دعما بدون شك للاقتصاد الصيني نظرا لقوة العملة والاعتباطي الكبير الذي تمتلكه الصين من الدولار الأميركي.

(6) انخفاض النفط وارتفاع الدولار الأميركي سيكون بلا شك عامل ضغط على الصادرات الأميركية وأسواق المال فيها وقد يؤدي إلى زيادة كبيرة للدولار الأميركي أمام العملات الأخرى وأهمها اليورو وهو ما كان جليا خلال الأشهر القليلة الماضية وقد يؤدي إلى ظهور منافسة قوية للمنتجات الأميركية في الأسواق العالمية.

(7) تراجع النفط من شأنه تقليل مدة التضخم - مؤقتا - في الأسواق الأميركية ولكنه في ذات الوقت سينعكس سوق السلع الاستهلاكية ومنتجاتها الجزئية مرة أخرى، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى لجوء الفيدرالي الأميركي إلى رفع معدل الفائدة خلال النصف الأول من العام الحالي 2015 بعد استقرار الاقتصاد الأميركي.

(8) تقوم الولايات المتحدة الأميركية في السنوات

البحرين وعمان الأكثر عرضة لعجزاتهما المالية مع استمرار هبوط الأسعار

## البحرين وعمان الأكثر عرضة لعجزاتهما المالية مع استمرار هبوط الأسعار

الأميركية سيؤدي زيادة الطلب على النفط العالمي وهو ما سيؤدي إلى الضغط على الأسعار بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط الأميركي من 5 ملايين برميل إلى أكثر من 9 ملايين برميل يوميا.

(7) التباطؤ في الاقتصاد العالمي وهو ما أشارت إليه بعض التقارير الاقتصادية بظهور بعض الإشارات بتراجع معدلات النمو الإجمالي في الصين إلى ما يقرب 4% وهو بطبيعة الحال أقل منذ عقود.

(8) تراجع معدلات النمو في منطقة اليورو وما له من تأثيرات سلبية على الدول الأوروبية وتقليصها منها لتبني تدابير التقصيد الاقتصادي الأكبر في أوروبا بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تواجهها فرنسا وإيطاليا بالإضافة إلى اليونان والتمويل المصرفي الأجنبي بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة.

(9) استغل المضاربون الوضع الحالي غير المستقر لأسواق السلع، ولا يمكن بأي حال إغفال عمليات المضاربة المحمومة على العقود الآجلة للنفط من قبل بعض الصناديق المالية والتي ضاربت على هبوط الأسعار في المستقبل وبالتالي فإن اللجوء للبيع القسري والضغط على أسعار النفط كان قرارا مجتمعا لها لإغلاق وتسيوية مراكزها المالية ناهيك عن استعداد الأسواق في لحظة من الارتباك لتقبل تراجع الأسعار بشكل مستمر، وبالتالي فإن عمليات التراجع ليست دوما مصدرا للخسارة لجميع الأطراف، وأن الأطراف المستفيدة ستحاول بثتى الطرق إبقاء الوضع على ما هو عليه لتحقيق أكبر مكاسب وقتية في المرحلة الحالية.

### نتائج تراجع أسعار النفط العالمية:

بطبيعة الحال فإن التراجع الحالي في أسواق النفط له تداعيات على كل دول العالم وسيعيد هيكلة الاقتصاد العالمي على المدى القصير والمتوسط، إذ أن هذا التراجع أدى إلى ظهور فريقين أحدهما راجح والآخر خاسر، وبشكل مبسط فإن أي دولة تصدر النفط ستعجز عن القطاع الخاسر بينما أي دولة مستوردة للنفط ستعجز عن الفریق الراجح، ويجب النظر بشكل متعمق في نتائج تراجع أسعار النفط لأن تلك النتائج هي نفسها الدوافع التي ستدعم صعود النفط مستقبلا وتستعيد التوازن والاستقرار في الاقتصاد العالمي.

ويمكن إجمال أهم نتائج تراجع أسعار النفط في النقاط التالية.

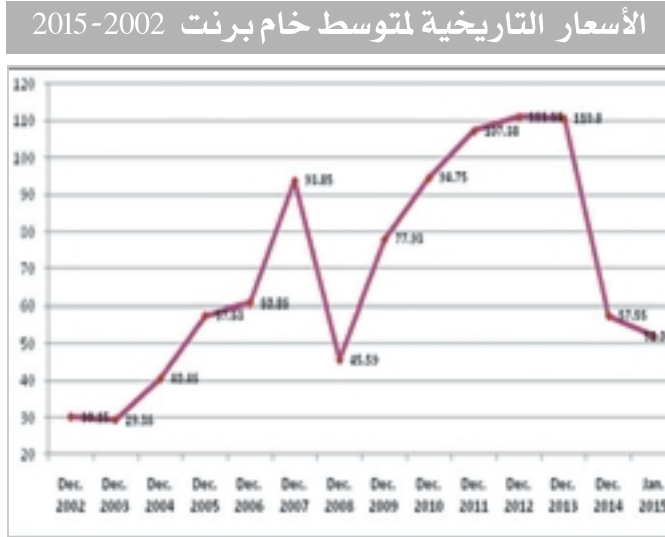
(1) سيؤثر تراجع أسعار النفط على اقتصاديات دول الخليج وكذلك معدلات نمو الناتج المحلي لتلك الدول، بالإضافة إلى خطط التوسع والاستثمار في النفط مما



## أهم أسباب استمرار التراجع

الأوضاع الحالية وعلى المدى المنظور لا تشير إلى أي تغيير في مسهبات التراجع على الوضع الاقتصادي العالمي أو السياسي، وإن كان هذا الاحتمال -مهما مجموعه من العوامل نأول أن نرصد أهمها في النقاط التالية.

- معاودة الاقتصاد العالمي النمو من جديد والبدء عن شبح موجة الكساد المحتملة.
- انخفاض سعر الدولار عالميا وتقلصه أمام اليورو.
- تراجع معدلات العرض بنسب مالموسمة نظرا لعدم جدوى البيع بالأسعار المتدنية المالية.
- تراجع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري.
- تعديل الأوضاع نسبيا في منطقة اليورو والقدرة على احتواء الأزمة اليونانية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة واحتمالية خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي لتدهور الوضع الاقتصادي.
- التوصل إلى اتفاقية ولو مبدئية بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا بخصوص الأزمة الأوكرانية كأحد الملفات العالقة بين الطرفين.
- لجؤ منظمة أوبك لتخفيض سقف الإنتاج وإن كان واحدا من الاحتمالات الضعيفة التي لا يمكن التعمول عليها.



## سيناريوهات الأسعار خلال 2015

وتطوير الحقول على مستوى العالم، وهو ما قد يدعم تراجع الإمدادات قليلا.

- عدم استقرار الأوضاع في العراق وليبيا لا يدعم قيام تلك الدول بخص النفط بكامل طاقتها وإمكاناتها وبالتالي فإن معدلات الإنتاج الأقل من المعتاد لا تشكل أي ضغوطا سعرية إضافية نظرا للاختلال بين العرض والطلب.

ثانيا - التحرك في المستويات السعرية الحالية :

يرجع هذا الاحتمال تحرك أسعار النفط بشكل عرضي في مستويات سعرية بين 50 - 80 دولارا طوال العام، تبعا لمعطيات الأسواق المالية ونستطيع أن نلخص ما يدعم ذلك الاحتمال في النقاط التالية.

- لا توجد أي إشارات إيجابية وقوية عن تعافي الاقتصاد العالمي وتحديد منطقة اليورو (أوروبا) والصين، وبالتالي فإن التراجع المتفرع لبعض الدول أو التقارير الاقتصادية المختلفة ستكون هي المحرك الرئيسي لزيادة العرض أو الطلب.
- لا تزال الأزمة السياسية بين الولايات المتحدة وروسيا ولا

أولا - استمرار التراجع:

وهذا الاحتمال يشير إلى استمرار تراجع أسعار النفط ربما لمستوى 35 دولارا وهو القاع السابق التي ارتد منها خلال الأزمة الاقتصادية في 2008، وما يدعم هذا الاحتمال ويرجح انخفاض معدلات الطلب أقل من معدلات العرض ليؤثر سلبا على مستويات الأسعار نحو المزيد من التراجع.

وهذا الاحتمال له وجاهته ولكن ما يفنذه بعض العوامل منها على سبيل المثال.

- الأسعار المالية قرب 45 دولارا لم تعد مغرية للكثير من الدول والحكومات خارج منظمة أوبك لضخ المزيد من النفط على الأسعار العالمية وبالتالي فإنها قد تتخسر من السباق ولو مؤقتا لحين استرداد الأسعار لعافيتها مرة أخرى.
- الكثير من شركات النفط داخل الولايات المتحدة قد تتجه لتحقيق خسائر كبيرة نتيجة تدني سعر النفط، كما أن بعض الشركات أعلنت عن تخفيض مصروفاتها الراسمالية لعمليات البحث والتنقيب